بعدم الحجية في المسئلة الاصولية وهو ما ليس بحجة كما سنطلع عليه انتم واما الظن الحاصل من الشهرة
في الفروع فمراد على حجية الدليل الرابع فاعتبار الظن الحاصل بين الشهرة في الفروع لا يلزم
اعتباره في الاصول ولا يلزم من عدم اعتباره في الاصول لعدم الدليل عدم الاعتبار في الفروع واما
دفعها على مذهب القائل بحجية الظن في الاصول فبوجهين الاول ان بين الاسئلة التي اما تحقق فيها
الشهرة المورثة للوصف المقطوع كثيرة في الغاية لا سيما في المعاملات بحيث علم اجمالا مطابقة
بعض الظنون للواقع فحصل العلم بثبوت تكليف بين تلك الظنون فلما يعمل بالجميع اولا يعمل بشيء
منها لبعض تبعد لا يقطع معه بالطرح للامر القطعي تخييرا وتعينا والثاني مستلزم لطرح الامر
القطعي والثالث مخالف للاجماع كالرابع مع استلزامه الترجيح بلا مرجح فتعين الاول وبعد
ملاحظة ذلك فلا يحصل الوصف على عدم حجية الشهرة من الشهرة فلا تشكل الامر لظهور
ان حجية الشهرة من باب الوصف لا الاسم وقد قلنا انه لا يحصل الوصف من تلك الشهرة
الثامنة بحجية الشهرة الثاني ان المشهور كما ذهبوا الى عدم حجية الشهرة لذا ذهبوا الى عدم
حجية غيرها من الظنون الموهوم اعتبارهم الظن وعدم العلم بالحكم والاستقراء ونحوها فنقول
ح لا نسلم ان كثيرا من الفروع عبادة ومعاملة مما يوجد فيه تلك الاسباب الموهومة ويعلم اجمالا
ان بعضا من الظنون الحاصلة من بعضها مطابق للواقع بحيث لو لم يعمل بشيء منها لطرحنا
الامر القطعي فحصل القطع بان ما تمسك به المشهور في عدم حجية تلك الاسباب من الاصل
او شيء اخر الدال على حرمة العمل بالظن قد انكسر صولته بالقياس الى بعض منها فلا بد من
العمل بكلها ليحصل القطع بالاتيان بالمقطوع اجمالا والقول بالعمل ببعض هذه الظنون بحيث
لا يحصل القطع بمخالفة القطوع مع انه مخالف للاجماع المركب مستلزم للترجيح بلا مرجح على
انا نقول بعد علمنا بان مدرك المشهور في ذلك هو الاصل وانه ضعيف فلم يحقق الظن
في المسئلة الاصولية حتى نعمل بها فان قلت كما كنت قاطعا اجمالا بثبوت التكليف بشيء
واجب الباقي بعد ترك ذلك الظن كذلك قاطع اجمالا بثبوت التكليف في المسئلة الاصولية
بعض انا نعلم ان ما ذهب اليه المشهور من المنع من العمل بكل واحد من تلك الاسباب بعضه
مطابق للواقع فاذا ركب العلم بالجميع بعد تسليم ان الامر كما ذكرت
فلا بد من المصير الى التبعيض اي بتعميم العمل ببعض الظنون في المسئلة الاصولية كالمذ

لا يقطع

لا يقطع مع المخالفة القطعية ولو بعدم العمل بواحد من تلك الاسباب ويجب العمل بسائر الاسباب
في الفروع لكون الظن في الفروع اقرب الى الواقع من الظن في الاصول القام الثالث هل اعتبار
الشهرة كاعتبار الاصول الفقاهتية حتى لو صادف دليلا اجتهاديا كان مطروحا او كالادلة
الاجتهادية فيحصل التعارض حينئذ فيرجع الى المرجحات التي الثاني فلو حصل التعارض
بين الشهرة الموهوم اعتبارها مع ما هو مظنون الاعتبار كالخبر الصحيح المعارض للشهرة مع كون
الوصف الشخصي جانب الشهرة فيقدم الشهرة اذا المسايل التي تعارض فيها مظنون الاعتبار
مع الشهرة المفيدة للظن بحكم الله الواقعي في تلك المسايل كثيرة بحيث يعلم اجمالا كون بعض الظنون
مطابقا للواقع فاما يعمل بمظنون الاعتبار او بالشهرة المفيدة للوصف بحكم الله والاول
مستلزم لطرح الامر المقطوع وترجيح المرجوح في الظن فان قلت كما ان العلم الاجمالي بان بعض
الظنون الحاصلة من الشهرة المعارضة للخبر الصحيح مطابق للواقع كذلك نقطع اجمالا كثبوت
التكليف في مسئلة الصحاح المظنون اعتبارها فرفع اليد عنه مستلزم لطرح المقطوع
فلا بد من العمل بها ايضا قلت مع ان في كل مورد من الموارد والمظنون فيها التطابق اي
تطابق الشهرة للواقع كيف يمكن دعوى القطع الاجمالي بان بعضا من الصحاح المعارضة
مطابق للواقع وهل هذا الا اصل ان بين ان عمالة كل واحد من العلماء مظنون ومع ذلك قس
بعض منهم مقطوع اجمالا فكما ان هناك تناقض فكذلك ما تقول به هنا اذا اردنا بالقطع بثبوت
التكليف في سلسلة الاخبار ان بعض مضامينها مطابق للواقع وان اردنا من بعضا من
تلك الاخبار يقطع بكونها معتبرة عند الشارع فمساده ظاهرا والخبر الصحيح نوع واحد
من الادلة الشرعية فهو من حيث هو اما معتبر عند الشارع او غير معتبر فالقول باعتبار
بعض الافراد دون بعض ساقط المقام الرابع هل الشهرة المعتبرة هل الحاصلة
قيل رضي الشيخ للخبر او مطلق الشهرة قيل بالاول وهو المحقق سد بن الدين محمود الحمصي
والسيد رضي الدين طاوس وجماعة وقيل بالثاني وهو الاعظم وهو المعتمد اذ حجية
الشهرة من باب الوصف فحيثما اناط الوصف فهو حجة للدليل الرابع والمخصص ذلك بزمان
دون زمان وللاولين وجوه وهو على ما قدرة مسلم ان الشهرة المفيدة للوصف هي
الحاصلة قبل الشيخ للخبر واكثر ما يوجد مشتهرا انما هو حادث بعد الشيخ والشرعية

عبارة ص ٢٠ س ١٥ الشهرة كاعتبار الاصول الفقاهتية او كالادلة الاجتهادية